مقال

ليبيا وتغير التوازنات

أ. زهير عطوف

مركز الشيخ
علي الغرياني للكتاب

مثّلت الاشتباكات الأخيرة التي شهدتها العاصمة الليبية طرابلس، في نهاية شهر أغسطس 2022، الفصل الأكثر عنفًا من الصراع الدائر بين قوات موالية لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة وأخرى موالية لفتحي باشاغا. وساهمت المبادرة بالهجوم من طرف قوات الدبيبة ضد الجيوب الموالية لباشاغا داخل العاصمة في تحقيق تقدم سريع وإرباك المليشيات الموالية لباشاغا وإجبارها على التراجع، وتعيد الاشتباكات الأخيرة، وهي المحاولة الثالثة التي تقوم بها قوات موالية لباشاغا لدخول العاصمة، طرح تساؤلات حول آفاق المشهدَين السياسي والأمني في ليبيا، وسُبل الخروج من الأزمة السياسية المستمرة التي تعرفها ليبيا.

◆ حرب طرابلس الأخيرة:

إن العملية الانقلابية التي قادها باشاغا والتي شهدتها طرابلس مؤخرا تختلف عن سابقاتها. فحالة التعبئة العسكرية كانت كبيرة، والتصريحات والبيانات التي سبقتها كانت كثيفة، بما فيها البيانات الدولية والأممية التي حذّرت من التحشيد العسكري على تخوم العاصمة وداخلها.

وبالتالي، فإن نتائجها تبدو شبه نهائية، وأولها خسارة فادحة لطرف باشاغا، وربما لن يكون بمقدوره تكرار محاولاته مجدداً. كما جاءت النتائج لمصلحة الدبيبة الذي عزّز من وجوده في السلطة، بعدما فشلت كل المحاولات لاجتثاثه.

ولا تبدو حالة الغموض التي تعيشها ليبيا، اليوم، سوى إعادة الأطراف لحساباتها لبناء وجود جديد لها في الوضع الذي أفرزته حرب طرابلس. ومن هذه الأطراف، حفتر، الذي استبق كل شيء وأكد، على لسان المسماري، أن من سيتمركز في العاصمة «هو من سيستطيع تمثيل الحكومة الليبية».

وعلاوة على ما في هذا التصريح من نبذ لقرارات مجلس النواب بشأن شرعية حكومة باشاغا، فهو بمثابة إعلان لتقارب جديد مع الدبيبة، ولا سيما أن هذا التقارب ليس الأول. فقد سبق ذلك تقارب لهما من بوابة مؤسسة النفط عندما عيّن الدبيبة شخصية مقربة من حفتر «فرحات بن قدارة» لرئاسة المؤسسة التي تعد أكثر المؤسسات الليبية أهمية وحساسية.

ويبدو ان حفتر تعلّم الدرس العسكري سابقاً، بخسارته المدوية لمعركة

طرابلس، واتجه ليلعب بأوراق السياسة. ولذا من غير المستبعد أن يذهب إلى حلف معلن مع الدبيبة، باعتبار الأخير من يسيطر على العاصمة.

◆ فشل الدخول للعاصمة:

من الواضح أن الانقلاب الذي خطط له باشاغا وحلفاؤه العسكريون لم تكن مدروسة بشكل كاف، وربما أدرك باشاغا وحلفاؤه أن الدخول للعاصمة والسيطرة عليها ليس أمرًا يسيرًا، ولا يستبعد أن يكون باشاغا مدركًا لذلك مسبقًا، ويبدو ان هدفه من العملية تفجير الوضع هو دفع قوى الداخل والخارج لاحتواء الوضع عبر إطلاق مسار سياسي يقدم النزاع الحكومي في الحوار بعد أن تم تأخيره لصالح التوافق على الأساس الدستوري والقانوني للانتخابات.

فشل ما خطط له باشاغا وحلفاؤه يمكن أن يكون أثره سلبيًّا جدًّا عليه، فهو من جهة سيخسر بعض حلفائه ضمن جبهة الشرق، ويمكن قراءة تصريح الناطق باسم مليشيات حفتر، من أن قيادة الجيش لم تشارك في العملية العسكرية ولم تكن طرفًا فيها، في سياق الأثر السلبي للعملية على باشاغا وحكومته.

بالمقابل تنفس الدبيبة الصعداء بعد انتصاره في هذه الجولة الثالثة للدخول للعاصمة، وهذا سيكسبه مزيدًا من القوة داخل المنتظم السياسي والاجتماعي والمجتمعي والعسكري في المنطقة الغربية، كما سيعزز موقفه أمام الأطراف الاقليمية والدولية المتدخلة في الشأن الليبي، خصوصًا أنه على استعداد للتعاون مع الجميع ولا موقف سياسيًّا أو أيديولوجيًّا له حيال علاقات ليبيا مع الخارج، والتحدي أمامه هو بسط نفوذه على كامل التراب الليبي شرطًا للإشراف على الانتخابات، وهو ما لا يمكن الجزم به.

التقارب الذي عبَّر عن نفسه من خلال صفقة المؤسسة الوطنية للنفط والتي أدت إلى تعيين فرحات بن قدارة، المقرب من حفتر، رئيسًا للمؤسسة الوطنية للنفط، في مقابل فتح الحقول والموانئ النفطية وذلك خلال شهر يوليو 2022، يمكن أن يتعزز بعد إخفاق باشاغا في محاولته الاخيرة للدخول للعاصمة، وفي حال تعزز التقارب بين الدبيبة وحفتر فإن الفاعلين في مجلس النواب، خاصة الموالين منهم لحفتر، يمكن أن يدفعوا باتجاه

مقاربة جديدة تسهم في تفتيت النزاع على الحكومة لصالح الدبيبة وليس باشاغا.

◆ تداعيات العملية العسكرية الأخيرة:

عمل فتحي باشاغا بعد فشله في دخول الاخير لطرابلس على امتصاص الارتدادات السلبية لفشل العملية العسكرية، لكن باشاغا يحتاج إلى الكثير من التحركات للتخفيف من الآثار السلبية لإخفاقه في فرض أمر واقع في البلاد. وبالنظر إلى جرأته التي تقترب من التهور، يمكن الاستنتاج أنه سيعيد الكرَّة إذا توافرت له الفرصة، إلا أن الفرصة قد تتأخر بل ربما لن تأتي، بمعنى أن الردع الذي واجهته القوات الحليفة لباشاغا سيجعل احتمال اللجوء إلى القوة مرة أخرى مستبعدًا، ولو أقدم باشاغا على ذلك فلا يوجد ما يضمن له تحقيق نتائج مختلفة عما وقع في المواجهة الأخيرة. وبالتالي، من المرجح أن يتجه رهانه إلى العمل السياسي.

الحجة والدافع الذي انطلق منه أنصار باشاغا في دعمه هو أن حكومته قادرة على التحرك شرقًا وغربًا وجنوبًا، وبالتالي هي مؤهلة للإشراف على الانتخابات خلافًا لحكومة الدبيبة المحصورة في المنطقة الغربية، إلا أن ما وقع الأيام القليلة الماضية جعل باشاغا غير قادر على التحرك في العاصمة؛ حيث يقطن نحو ثلث سكان البلاد، بل صار باشاغا مطلوبًا من المدعي العام العسكري وأجهزتها الأمنية.

الضغوط التي شرع الدبيبة بممارستها والتي منها توجيه المدعي العام والأجهزة الأمنية للقبض على من كانوا وراء العملية العسكرية من سياسيين ومدنيين، وصدور قائمة أسماء بذلك، ربما تشير إلى اتجاه صارم في التعامل مع أية محاولة لتقويض سلطته، لكنه بالمقابل قد لا يكون إجراء للتنفيذ، وربما سيتحول إلى ورقة مساومة، ومن المتوقع أن يتراجع الدبيبة عنه مع تعاظم جهود الوساطة من الداخل والخارج، في مقابل أن يتوقف باشاغا عن تهديد حكومته، وبذلك يكون موقع الدبيبة التفاوضي أقوى.

◆ الموقف الدولي من النزاع

يمكن القول، إن قطبي النزاع الحكومي في ليبيا على المستوى الإقليمي

كانتا القاهرة وأنقرة، فالأولى داعمة لحكومة باشاغا، بل يعتقد مراقبون للشأن الليبي أن فكرة التغيير الحكومي من الأساس مصرية وأن دورًا متقدمًا للمخابرات المصرية كان ضمن الاتجاه الجديد لمجلس النواب والقيادة العامة والذي انتهى إلى تكليف حكومة باشاغا وتأييدها من قبل حفتر.

أنقرة، من جهة ثانية، التي تسعى إلى التقارب مع جبهة الشرق لأسباب تتعلق بمصالحها الاقتصادية خاصة منطقة النفوذ الاقتصادي البحري، يبدو أنها رأت أن نهج المغالبة المصري لا يزال قائمًا؛ فالقاهرة كانت خلف حفتر بقوة في هجومه على العاصمة منذ ثلاثة أعوام، ولا تزال تتعامل مع الملف الليبي بهذا المنطق. وبحسب عدة مصادر، فقد نقلت أنقرة إلى الحليف في الغرب الليبي قلقها من التشكيل الحكومي برئاسة باشاغا الذي حازت جبهة الشرق، المدعومة مصريًّا، على أهم حقائبه الوزارية.

ما تسرَّب عن اجتماع ضم نائب رئيس جهاز المخابرات التركية مع أطراف ليبية من المنطقة الغربية من الرافضين لحكومة باشاغا، وذلك قبل الهجوم الأخير على طرابلس، وقوله: إن العاصمة خط أحمر، يؤكد على أن أنقرة تتحفظ على سيطرة باشاغا وحلفائه العسكريين في الغرب وداعميه في الشرق وفي مقدمتهم حفتر، على العاصمة، وأنها جاهزة لوقف أي تحرك بهذا الاتجاه، وتفعيل الطيران المسير، الذي كان من أبرز أسباب حسم المواجهات، وكشف بوضوح عن الموقف التركي.

ختاما من الواضح ان المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق باشاغا الذي ارتضى لنفسه أن يكون مجرد أداة يستخدمها عقيلة صالح وخليفة حفتر؛ كي يحدث هذا الاضطراب وهذه الربكة في المنطقة الغربية؛ فبعد أن فشلا من خلال قوة السلاح في السيطرة على المنطقة الغربية يحاولان إحداث فتنة، وكان باشاغا أداة طيعة لهما، لأنه يريد الوصول إلى طموحات أكبر من إمكانياته.

لكن السؤال الذي قد يكشف عن وضع مقبل لا يقل خطورة عن الأوضاع الماضية، يتعلق بمصير الانتخابات لتغيير الوضع السياسي، وبقدرة الأجسام السياسية الحالية، بما فيها مجالس النواب والأعلى للدولة والرئاسي، على البقاء في ظل سلطة عسكرية تفرض الرجلين.